الميثاق

لسان حال المؤتمر الشعبي العام

رؤية

■ إننا نرحب بآراء جميع رجال الفكر والسياسة والمثقفين ومنظمات المجتمع المدني بخصوص إبداء ملاحظاتهم حول التعديلات الدستورية.

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية- رئيس المؤتمر الشعبي العام

بحث علاقات التعاون بين المؤتمر والحزب الشيوعي الصيني

□ التقى الاستاذ عبدالقادر باجمال -الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام- الثلاثاء الماضي بالسيد «دوجياهاو» عضو اللجنة الدائمة للحزب الشيوعي الصيني بمدينة شنغهاي أمين عام اللجنة الحزبية بمنطقة «يودونغ» الصينية.

وتم في اللقاء الذي حضره سعادة «لوه شنيا وقوانغ» السفير الصيني في بلادنا بحث علاقات التعاون بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الشيوعي الصيني وسبل تطويرها، بالاضافة الى بحث أوجه التعاون بين البلدين في مختلف المجالات الاقتصادية والاستثمارية على وجه الخصوص والاستفادة من الخبرات الصينية في المجالات الاقتصادية والتنموية.

كما عقدت جلسة مباحثات رسمية بين الحزبين رأسها عن المؤتمر محمد علي أبولحوم -عضو اللجنة العامة -رئيس دائرة العلاقات الخارجية وعن الجانب الصيني السيد «دوجياهاو» عضو اللجنة الدائمة للحزب الشيوعي الصيني في مدينة شنغهاي. وناقش الجانبان تفعيل البرتوكول الموقع بين الحزبين ومجالات التعاون بينهما. إلى ذلك أوضح رئيس الوفد الصيني أن الهدف من الزيارة هو تعزيز التعاون في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والصناعية بين البلدين الصديقين.

أكد ان التعديلات الدستورية قفزة نوعية نحو تعزيز اللامركزية

رئيس الجمهورية: الذين فقدوا مصالحهم بدأوا يفردون خارج السرب

□ أكد فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ان فكرة الحكم المحلي فكرة مسبقة وجاءت متلازمة مع اعادة تحقيق الوحدة المباركة، وكان لابد من مرور بعض الوقت حتى يتم استيعاب وتهيئة الارضية المناسبة لتنفيذها.

واشاد فخامته خلال لقائه أمس في مدينة المكلا برئيس واعضاء المجلس المحلي ومسئولي السلطة القضائية والمكاتب التنفيذية والقيادات العسكرية والامنية في محافظة حضرموت بتجربة السلطة المحلية وما حققته خلال السنوات الستة الماضية، مشيراً الى انها حققت نتائج ايجابية وان التعديلات الدستورية التي تضمنها البرنامج الانتخابي ستشكل قفزة في نفس الاتجاه نحو تعزيز اللامركزية، وذلك من خلال اعطاء المزيد من الصلاحيات للحكم المحلي بحيث تقتصر الصلاحيات المركزية على القضايا السيادية.

واضاف فخامة الرئيس : «اننا نعول عليكم كثيراً في هذه المحافظة كنخب سياسية واجتماعية وثقافية بتوعية المواطنين في هذه المحافظة الوفية بأهمية ومزايا التعديلات الدستورية مثل انتخاب المحافظين ومدراء العموم ونظام الغرفتين التشريعيتين ومجلسي النواب والشورى التي ستكون منتخبة كاملة».

وقال فخامته ان ابناء محافظة حضرموت الذين ذاقوا ويلات الصراعات بين الرفاق في ظل الماضي التشطيري قبل الوحدة ربما اكثر من غيرهم اضطروا الى الهجرة والاغتراب عن بلادهم يشعرون بالفارق الهائل في مستوى الخدمات والمشاريع التي تحققت في المحافظة خاصة في الفترة مابعد ١٩٩٤م، كما انهم سيكونون اكثر الناس استجابة للتعديلات الدستورية وخاصة فيما يتصل بمنح المزيد من الصلاحيات للسلطة المحلية ومبدأ الحكم المحلي لاسيما وان حضرموت محافظة مترامية الاطراف، حيث يتضمن نظام الحكم المحلي اوسع قدر من المشاركة الشعبية.

وأكد فخامة الاخ رئيس الجمهورية ان المستقبل واعد بالخير والامن والامان مستتبان ولاشيء هناك يستوجب القلق ومحافظة حضرموت هي المحافظة المثالية والهادئة والحضارية، وابناء حضرموت مخلصون لوطنهم ووحدتهم ولهم مواقف وطنية مشرفة ضد كل الناعقين بالخراب وضد كل تلك الاصوات النشاز التي تحاول الاساءة للوطن وأمنه واستقراره ووحدته الوطنية، وكان موقف ابناء حضرموت اثناء حرب صيف عام ١٩٩٤م موقفاً وطنياً عظيماً ورائعاً في انتصارهم للوطن ووحدته.

وقال الرئيس : «ان التصرفات والأعمال غير المسئولة تقوم بها قلة قليلة من الذين فقدوا مصالحهم فبدأوا يغردون خارج السرب، وهي نفس تلك الأصوات التي سمعناها إبان الحملة الانتخابية الرئاسية والمحلية العام الماضي».

□ تفاصيل صـ٢

الامين العام :

مستعدون للحوار مع المشترك على القائمة المقدمة من القضاء

□ أكد الاستاذ عبدالرحمن باجمال الامين العام للمؤتمر الشعبي العام على استعداد المؤتمر للحوار مع الاحزاب الممثلة في البرلمان وفي اطار الكتل البرلمانية للتوافق حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من بين القائمة المقدمة من مجلس القضاء لمجلس النواب.

واستغرب الامين العام للمؤتمر الشعبي العام محاولات احزاب اللقاء المشترك التنصل عن اتفاق المبادئ الذي تم توقيعه في يونيو ٢٠٠٦م بين الاحزاب والتنظيمات السياسية والذي نص على تشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاء.

وقال باجمال : طالما وقد تم تطبيق اتفاق المبادئ بين الاحزاب والذي بموجبه تم انجاح الانتخابات الرئاسية والمحلية التي اجريت في سبتمبر ٢٠٠٦م فإننا مطالبون بالالتزام ببنود الاتفاق فالقضاء هيئة دستورية مستقلة سيقدم لمجلس النواب قائمة تتضمن ترشيح ٢٢ شخصاً لعضوية اللجنة العليا للانتخابات وفي ضوء مداولات ومناقشات نواب الشعب للقائمة سيزكي مجلس النواب ١٤ شخصاً يختار من بينهم فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية سبعة اشخاص ويصدر بهم قراراً.

منوهاً الى انه قد تم انجاز نحو ٩٠٪ من التعديلات المطلوبة على بعض مواد قانون الانتخابات الحالي وهي مواد لم تتضمنها ملاحظات البعثة الاوروبية التي راقبت الانتخابات الرئاسية والمحلية اذ ان المؤتمر الشعبي العام يرى ان النظام الانتخابي الحالي بحاجة الى تعديل وخصوصاً فيما يتعلق بانتخابات مجلس النواب وبما يجعله مواكباً لمتغيرات القضايا الوطنية.. وقال باجمال في تصريح صحافي نشرته الجمهورية في عددها الصادر السبت ان النظام الانتخابي القائم على القاعدة الفردية هو الاساس وتم التوافق عليه منذ وضع القانون بعد الوحدة المباركة وتم في ضوئه دورات انتخابية برلمانية عام ١٩٩٣م و١٩٩٧م و٢٠٠٣ وكانت الانتخابات المحلية التي تمت عام ٢٠٠١ و٢٠٠٦ والرئاسية عام ٩٩م و ٢٠٠٦م..

مؤكداً ان تنصل المشترك عن الاتفاقيات الموقعة بين أطراف العمل السياسي ورأيهم حول تشكيل اللجنة امر جدير بالدراسة كونه يعد خروجاً عن الاجماع ناهيك عن ان هذا الرأي مناف لطبيعة العلاقات الاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع اليمني وفي هذه المرحلة على وجه الخصوص.

من جهة ثانية اكد الاستاذ عبدالقادر باجمال ان سلطة الاستقلال لم تقدم نفسها لجماهير الوطن اليمني على نحو واضح ومحدد. وشخص في حوار نشرته الجمهورية طبيعة الخارطة السياسية والصراع الايديولوجي والتنازع الاقليمي والدولي على الشطر الجنوبي عشية الاستقلال والفترة اللاحقة اضافة الى غياب اي مشروع امتلكه الماركسيون حول اعادة تحقيق الوحدة اليمنية..

□ نص المقابلة صـ٤ - ٥

... وفي حديثه لجريدة «اللواء الأردنية»

تحويل نظام الحكم الى رئاسي فرصة تاريخية للديمقراطية

□ أوضح الاستاذ عبدالقادر باجمال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام أنه لا توجد تهديدات على الوحدة ولكن توجد «شوشرة» من أشخاص يحاولون خلق نتوءات وحساسيات وصراعات خارج الثقافة الوطنية العامة.

مشيراً في حديث أجرته معه جريدة «اللواء الأردنية» -الى أن «هذه كلها ضد الوحدة الوطنية وهي موجودة ولها جذور في اليمن». واستطرد باجمال: «لكن الجيل الجديد يُحسب له أنه غير منتم لهذه الثقافة ويرفضها وضحى من أجل الوحدة في عام ١٩٩٤م». ووصف باجّمال طرح فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية مشروع تحويل نظام الحكم من برلماني الى رئاسي، بأنه «تطوير حتى نذهب الى المؤسسية بصورة واضحة».

وقال الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام: «الديمقراطية تحتاج الى واحد يرعاها مثل علي عبدالله صالح بدلاً من أن تكون عرضة للتشرذم.. هذه فرصة تاريخية للديمقراطية التي تحتاج الى شخصية قوية رائدة»..وفي معرض رده على سؤال حول عدم تأثير المعارضة أرجع باجمال ذلك إلى التناقضات الموجودة في أوساطهم وانشدادهم نحو الماضوية ونحو العقلية الشمولية.

رئيس اللجنة الدستورية في البرلمان لـ«الميثاق»:

اللجنة المشتركة تستأنف مناقشة تعديل قانون الانتخابات عقب عيد الأضحى المبارك

أوضح الأخ علي أبو حليقة -عضو مجلس النواب -رئيس اللجنة الدستورية والقانونية، أن اللجنة المشتركة المشكلة لمناقشة طلب الحكومة الخاص بتعديل بعض مواد قانون الانتخابات ستستأنف اجتماعاتها بعد عيد الأضحى المبارك.

وقال أبو حليقة لـ«الميثاق»: كان مجلس النواب قد شرع في مناقشة قائمة أسماء المرشحين للجنة العليا للانتخابات وفقاً للقانون النافذ، واعطاء مهلة لمختلف الاحزاب الممثلة في مجلس النواب للمشاركة في إعداد تلك القائمة وفقاً لنسب تمثيلها في البرلمان، بيد أن المهلة انتهت ولم تستكمل من قبل أحزاب المعارضة في اللقاء المشترك وجاء طلب الحكومة لإجراء بعض التعديلات على القانون ومنها إعداد قائمة مرشحي اللجنة العليا من القضاء وذلك وفقاً لاتفاق المبادئ الذي وقعت عليه جميع الأحزاب والتنظيمات السياسية.

وأوضح رئيس اللجنة الدستورية أن طلب تعديل بعض مواد قانون الانتخابات الآن مطروح أمام لجنتي الشئون الدستورية والحريات العامة، المشكلتين من مختلف الكتل ومنها لجنة الحريات التي ينخرط فيها كل رؤساء الكتل في البرلمان.

وقال: في أول اجتماع عقدته اللجنة، لمست أن هناك معارضة من قبل كتل حزبية في المشاركة والنقاش وذلك يعد بمثابة تكوين رأي مسبق من العملية الديمقراطية.

وأضاف: كان يفترض من نواب المشترك وأنا مقدر آراءهم ورسالتهم السياسية أن ينتظروا لمعرفة ماذا سنعمل في اللجنة المشتركة لأنه من حقنا كنواب أن نُعدل أو نضيف على أي مشروع قانون مقدم من الحكومة، بما يجسد العملية الديمقراطية بأكمل صورها، لكن ابداء المعارضة والتشكيك في صلاحيات البرلمان والمواقف المعلنة لأحزاب المشترك بهذا الشأن كلها غير مبررة.

وقال: نحن ماضون في مناقشة طلب الحكومة لإجراء تلك التعديلات على قانون الانتخابات ولا نرى أي حرج أن نلتقي مع رؤساء الكتل ونتحاور تحت قبة البرلمان ونكون رأياً واحداً في اطار القانون والاتفاقات المبرمة بين الأحزاب.. مع قناعتي كرجل قانون وفقاً للدستور والقانون أن عضو البرلمان يمثل الأمة كلها ولا يمثل حزباً ولا منطقة بعينها، ومع ذلك اللجنة المشتركة ستستأنف عملها عقب اجازة عيد الأضحى المبارك.

أكثر من «٨٠» شخصاً يتقدمون بطلبات الترشيح لهيئة الرقابة على المناقصات والمزايدات الحكومية

□ علمت «الميثاق» من مصادرها المطلعة أن السكرتارية المكلفة من مجلس الشورى ستغلق بعد غد الأربعاء أبوابها أمام المتقدمين بطلبات الترشيح الى عضوية الهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية.

وأوضحت المصادر أن عدد المتقدمين بلغ حتى يوم أمس أكثر من ٨٠ شخصاً منهم من تقدم بصورة فردية والبعض الآخر تقدموا باسم القطاع التجاري، والقطاع الصناعي أو منظمات المجتمع المدني والقضاء وذلك عملاً بالمادة ٤٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٧م، بشأن المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وقرارات لجنة مجلس الشورى المختصة.

وأشارت المصادر أن لجنة مجلس الشورى ستقوم بفحص طلبات المتقدمين مباشرة وحال الانتهاء من ذلك سترفع الى مجلس الشورى تقريراً متكاملاً عما تم انجازه.

موضحة أن مجلس الشورى سيقوم بانتخاب «١٤» شخصاً في اجتماع خاص يعقده المجلس بهذا الخصوص وعلى ان يرفع المجلس عقب ذلك قائمة بأسماء الفائزين الى رئيس الجمهورية ليتم اختيار سبعة أشخاص من بينهم يمثلون رئيس واعضاء هيئة المناقصات والمشتركة ستستأنف عملها عقب اجازة عيد الأضحى المبارك.

البنك الدولي: انخفاض نسبة الفقر في اليمن

□ أظهر تقرير تحليل الفقر في الجمهورية اليمنية الذي يدشن بصنعاء صباح اليوم تناقص الفقراء من ٤٠,١٪ عام ١٩٩٨م الى ٣٤,٨٪ عام ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦م. وخلص التقرير الذي أعدته الحكومة اليمنية والبنك الدولي والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة الى ان «الفقر في اليمن قد انخفض، وقد نما الناتج المحلي الحقيقي بنسبة تقارب ٢,١٪ في المتوسط خلال كل عام من أعوام الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٦م، أي ما بين فترتي تنفيذ مسح ميزانية الاسرة، بينما تناقص الفقر بحسب عدد الفقراء بمعدل يساوي تقريباً ٢٪ سنوياً».. واستنتج تقرير تقييم الفقر الذي حصلت «الميثاق» على نسخة منه ان تناقص نسبة الفقر شمل كلاً من مناطق الريف والحضر، ومع ذلك وبسبب استمرار معدل النمو السكاني المرتفع فإن عدد الفقراء قد ظل ثابتاً عندما يقارب سبعة ملايين نسمة منذ سبع سنوات تقريباً. وقال التقرير ان مستوى تناقص الفقر يظل متواضعاً اذا ما قورن بأهداف التنمية الألفية والتي تبنتها الحكومة، كما ان تحقيق اول اهداف الألفية والمتمثل في تخفيض عدد الفقراء الى النصف يتطلب رفع معدل النمو السنوي في استهلاك الفرد والمقدر بـ١٪ خلال السنوات السبع الماضية الى أربعة اضعاف هذا الرقم.

ويهدف التقرير الذي يدشنه الاخ عبدالكريم اسماعيل الارحبي نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي الى قياس الفقر، وتقييم اثر النمو والاصلاحات على الفقر في الماضي، وتحديد طرق افضل لاستهداف الفقراء المعرضين للاخطار، وتقييم نظام الرقابة على تطور هذه الظاهرة.

في مهرجان جماهيري حاشد..

أبناء تعز يعلنون تأييدهم للتعديلات الدستورية

بن دغريحدّر «المشترك» من إثارة النعرات المناطقية والطائفية

□ دعا المهرجان الجماهيري الذي نظمته الأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بمدينة تعز أمس، الى الوقوف بحزم أمام التحركات والنداءات المشبوهة التي تعمل على تصديرها «أحزاب المشترك» بهدف النيل من الثوابت الوطنية..

وقال بيان صادر عن المهرجان: إن ما تقوم به أحزاب اللقاء المشترك من اقلاق للسكينة العامة والدعوات المضللة للاعتصامات والتظاهرات واستغلال المناسبات الوطنية يسيئ الى تضحيات أولئك الشهداء والمناضلين الذين سقوا بدمائهم شجرة الحرية والاستقلال والوحدة.

وناشد البيان القيادة السياسية عدم التهاون مع كل من يلعب بالنار ويدعو الى الفوضى ويتخذ من الديمقراطية غطاء للتآمر واستهداف كل المنجزات بالاخلال بالسكينة العامة وادخال الوطن في أتون صراعات مناطقية. هذا وحذر عضو اللجنة العامة أحمد عبيد بن دغر من خطورة محاولات المساس بالوحدة الوطنية التي تعتبر جريمة كبرى بحق الوطن والشعب.. وقال في المهرجان الجماهيري بتعز «إن المراهنة على التناقضات الاجتماعية واستغلال الظروف والصعوبات التي تواجهها اليمن تعتبر خطأ أحمر تمتد تداعياتها وآثارها الكارثية لتشمل الجميع». ولم يخف بن دغر في حديثه الواضح الاشارة الى تحركات أحزاب «اللقاء المشترك» مؤخراً من خلال استغلال الحقوق المطلبية لبعض الفئات الوظيفية بقوله: «إن للديمقراطية قواعدها ومعاييرها وتراثها المتعارف عليه في التجارب الديمقراطية».

مؤكداً في حديثه أن خسارة «أحزاب المشترك» في انتخابات العام الماضي: «لا يمنحها الحق في اثارة النعرات المناطقية والطائفية والقبلية.. ومن باب أولى لا تمنحها الحق في اثارة الشكوك حول الوحدة الوطنية».

«موانئ دبي» تشغل ميناء الحاويات بعدن

□ صنعاء-«الميثاق»:

□ أكدت وزارة النقل أن العام القادم ٢٠٠٨م سيشهد البدء بتشغيل ميناء المنطقة الحرة بعدن، وتنفيذ مشروع تطوير منطقة الخزن بالمنطقة الصناعية الحرة وتنفيذ مشروع قرية الشحن الجوي بعدن. وقال مسئول في الوزارة لـ«الميثاق»: إن الوزارة تركز خلال العام القادم على مواصلة الاهتمام بالمناطق الحرة والصناعية ومناطق التجارة وفي المقدمة المنطقة الحرة بعدن وبما يعزز دورها في خدمة الاقتصاد الوطني.

وكانت الحكومة ممثلة بنائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي الأخ عبدالكريم اسماعيل الأرحبي وقعت وشركة موانئ دبي العالمية الأسبوع الماضي مذكرة تفاهم للشراكة في تشغيل وتطوير ميناء الحاويات بعدن.

وأعلن وزير النقل خالد ابراهيم الوزير عن توجهات لانشاء شركة يمنية اماراتية مشتركة لتطوير وتشغيل ميناء عدن للحاويات.. وأوضح الوزير أن مذكرة التفاهم تقضي بانشاء شركة مشتركة بين موانئ عدن وموانئ دبي لتشغيل وادارة ميناء الحاويات تمتلك كل منهما ٥٠٪ من أسهمها. وتتطلع الحكومة الى تطوير محطة الحاويات وفقاً للمعايير الدولية ورفع طاقتها الى ١,٥ مليون حاوية سنوياً.